

## \* خليل شاهين \*

### "مفاوضات من دون مفاوضات"

#### والمقاطعة تهدد إسرائيل

**يكاد** الحديث عن استئناف المفاوضات المباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي يطغى على ضجيج التصريحات المتطرفة لعدد من وزراء حكومة بنيامين نتنياهو. فقد عادت جهود إحياء العملية السياسية إلى واجهة المشهد بفعل الحراك الأوروبي المكثف، كي توفر لنتنياهو الفرصة لتجميل وجه حكومته اليمينية المتطرفة، وتخفيف الضغوط المتصاعدة على إسرائيل بفعل تنامي حملة المقاطعة، عبر اعتماد خطاب زائف بشأن رغبته في استئناف المفاوضات.

وبينما تنشغل الأوساط الرسمية الفلسطينية في التصدي لمحاولات نتنياهو إلقاء الكرة في الملعب الفلسطيني إزاء مسؤولية إفشال استئناف المفاوضات، عبر إبداء "مرونة" في مقابل شروط العودة إلى طاولة المفاوضات، لا يزال "التصلب" السمة الغالبة على شروط كل من حركتي "فتح" و"حماس" لإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة، الأمر الذي يوفر لحكومة نتنياهو فرصة أخرى لمحاولة تحويل الانقسام إلى انفصال تام بين الضفة الغربية وقطاع غزة عبر مفاوضات غير مباشرة مع "حماس" عنوانها وقف إطلاق نار بعيد المدى، وتبادل أسرى في مقابل عروض لتخفيف الحصار عن قطاع غزة.

لم يعد نتنياهو يترك مناسبة من دون إلقاء اللوم على الفلسطينيين في الجمود الذي اعترى المفاوضات منذ ١٤ شهراً، والتعبير عن شعوره بأن "هناك فرصة لتجديد المحادثات إذا أمكن إقناع الفلسطينيين"، وخصوصاً أن "بعض الدول العربية التي تتفق سراً مع (موقفي) .. ربما تكون في وضع يسمح لها بالتأثير على الفلسطينيين لتبني نهج أكثر توافقاً وأكثر إيجابية"، وذلك بحسب تعبيره في كلمة له أمام مؤتمر هيرتسليا السنوي في ٩ حزيران / يونيو من السنة الحالية (وكالة "سما" الإخبارية، ١٠ / ٦ / ٢٠١٥).

غير أن وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعالون، كان أكثر صراحة في توضيح طبيعة "الفرصة" التي يريد رئيس حكومته اغتنامها، إذ قال في كلمة له أمام المؤتمر ذاته أنه لا يرى "اتفاقاً مستقراً" مع الفلسطينيين خلال حياته التي توفّع أن تكون مديدة، ولذلك فإن الخيار البديل هو "اتخاذ خطوات واقعية ورصينة" للتوصل إلى "تسوية مؤقتة" (وكالة "سما" الإخبارية، ١٠ / ٦ / ٢٠١٥). ويسود الاعتقاد أن الجهود الأوروبية المكثفة لاستئناف المفاوضات لا تنطلق من إيمان بوجود فرصة للتوصل إلى حل، وإنما من محاولة إدارة الصراع عبر عملية سياسية تحول دون الوصول إلى سيناريو تفجر الصراع بفعل السياسات المتطرفة للحكومة الإسرائيلية، والرد الفلسطيني بتبني سياسة تازيم الصراع عبر التوجه نحو المنظمات التابعة للأمم المتحدة، وخصوصاً محكمة الجنايات الدولية، والاستفادة من تعاضم حملة المقاطعة لإسرائيل. وكان الرئيس الأميركي باراك أوباما أكثر وضوحاً من الأوروبيين في "نفذ اليد" من إمكان استئناف المفاوضات والتوصل إلى اتفاق، إذ قال في لقاء بثته القناة الإسرائيلية الثانية: "إن تصريحات نتنياهو ضد الدولة الفلسطينية قبل الانتخابات كانت واضحة ولا لبس فيها"، و"توضيحات نتنياهو بعد الانتخابات شملت فعلاً تصريحاً حول إمكانية إقامة دولة فلسطينية، لكنها بدت كمحاولة للعودة إلى الوضع الراهن"، مضيفاً أن "نتنياهو طرح الكثير من الشروط، لكن التفكير بأنه يمكن تنفيذها في المستقبل القريب غير واقعي" (موقع "دنيا الوطن"، ٣ / ٦ / ٢٠١٥).

وتسعى حكومة نتنياهو لتوظيف مبدأ إدارة الصراع انطلاقاً من الوضع القائم كوسيلة لتحقيق تقدم في تطبيق رؤية نتنياهو القائمة على فتح آفاق جديدة للتعاون الإقليمي بين إسرائيل وعدد من دول المنطقة وفق ترتيبات أمنية، مع مواصلة مخططات تعميق الاحتلال والاستيطان والتهميش القسري. ويعني ذلك عملياً التنصل نهائياً مما تبقى من التزامات إسرائيلية شكلية بموجب اتفاق أوسلو، وخصوصاً عبر محاولة إعادة فرض ترتيبات جديدة لوظائف السلطة ضمن المنطقة "أ" تقلّ عمّا ورد في اتفاق أوسلو، ولا تختلف من حيث الجوهر عن الواقع القائم في المنطقة "ب"، وأحياناً المنطقة "ج"، عندما يتعلق الأمر بالأمن.

وتثير سياسة حكومة نتنياهو قلقاً متزايداً لدى عدد من الدول الأوروبية التي تضغط في اتجاه استئناف المفاوضات المباشرة، أو على الأقل العمل وفق مبدأ "مفاوضات من دون مفاوضات"، أي عبر دبلوماسية مكوكية يقودها طرف ثالث بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ضمن مقاربة هدفها ملء الفراغ وقطع الطريق على تطور مواجهة فلسطينية - إسرائيلية قد تهدد بانهايار مؤسسات السلطة في حالة مواصلة إسرائيل سياسة فرض الوقائع بقوة الاستيطان والتهويد، ولا سيما في القدس، أو تحوّل الفلسطينيين في اتجاه خيار التدويل والمحكمة الجنائية الدولية وتوسيع نطاق المقاومة والمقاطعة.

## مخططات لاستكمال سحب الجغرافيا

ويوفر سيناريو إدارة الصراع لحكومة نتنياهو ما تحتاج إليه من أجل تسريع عمليات سحب ما

تبقى من جغرافيا من تحت أقدام الفلسطينيين عبر سلسلة من المخططات الجاري تنفيذها بشكل يومي. وقد كشفت مصادر إسرائيلية عن تسارع عمليات بناء أحياء استيطانية جديدة وضمها إلى مستعمرة "أريئيل" وسط الضفة الغربية، ضمن مخطط لتشكيل كتلة استيطانية ضخمة تقطع شمال الضفة عن وسطها، وتقضي تماماً على إمكان قيام دولة فلسطينية، وذلك بالتزامن مع خطط بناء مستعمرات على الجهة الشرقية لمستعمرة "أريئيل" تصل حتى غور نهر الأردن، لتشكل قاطعاً سكانياً ومعمارياً يفصل شمال الضفة عن منطقة الوسط، إلى جانب مخططات توسيع الاستيطان والبنية التحتية التي ستفصل الوسط عن الجنوب مع استكمال عزل مدينة القدس نهائياً عن محيطها الفلسطيني، فضلاً عن السعي لسنّ قانون تدعمه جميع أحزاب الائتلاف الحكومي لتطبيق القوانين التي يقرها الكنيست بشكل تلقائي على المستوطنين والمستعمرات في الضفة الغربية، الأمر الذي يعني ضم المستعمرات بشكل غير معلن (موقع "فلسطين اليوم"، ٨ / ٦ / ٢٠١٥).

وكانت الحكومة الإسرائيلية قررت رصد نحو ٢٥ مليون دولار من أجل الاستثمار في أعمال استيطانية في محيط حائط البراق في القدس، وزعم نتنياهو أن "حائط المبكى لكل شعب إسرائيل"، وأن هذا القرار "يعكس التزامنا جميعاً، التزامي كابن القدس، والتزام الوزراء، بمواصلة البناء في القدس". كما قررت وزيرة الثقافة والرياضة الإسرائيلية ميري ريغف نقل المقر الرئيسي لوزارتها من تل أبيب إلى مدينة القدس، وهو القرار الذي رُحِبَ به مراقب الدولة يوسف شبيرا، ودعا الحكومة إلى تنفيذ توصيات تقرير مراقب الدولة الصادر قبل أعوام، والقاضي بنقل كل الوزارات الحكومية إلى مدينة القدس (موقع "دنيا الوطن"، ٣ / ٥ / ٢٠١٥).

وتتوالى إجراءات الاستيطان والمصادرة في مختلف أنحاء مدينة القدس، إذ صدرت قرارات عسكرية بوضع اليد على ٨ دونمات و ٢٠٠ متر مربع من أراضي قرية العيسوية، وتسعى جمعية "عطيرت كوهنيم" الاستيطانية للسيطرة على ٥ دونمات و ٢٠٠ متر مربع في حي الحارة الوسطى في بلدة سلوان، جنوبي المسجد الأقصى، بذريعة أن يهوداً من اليمن يملكونها منذ سنة ١٨٨١، علماً بأنه يوجد عليها أكثر من ٣٠ بناية سكنية، يعيش فيها نحو ٨٠ عائلة فلسطينية مؤلفة من ٣٠٠ فرد تقريباً، فضلاً عن السعي لتنفيذ مشروع "الهيكل التوراتي - مركز كيدم"، على بعد ٢٠ متراً جنوبي أسوار المسجد الأقصى، ويتضمن بناء ٧ طبقات على مساحة ٦ دونمات (المصدر نفسه).

## مقاطعة وعزلة

غير أن تعميق الاحتلال والاستيطان والعنصرية عزز في المقابل الجهود الرامية إلى تشديد العزلة على إسرائيل عبر تصاعد غير مسبوق في حملات المقاطعة الدولية التي تقودها "حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات" على إسرائيل (BDS)، ولا سيما في ضوء قرار مجلس الاتحاد العام لطلبة الجامعات البريطانية الانضمام إلى حملة المقاطعة، وإعلان مدير شركة "أورانج" الفرنسية للاتصالات ستيفان ريشار إنهاء عقد استخدام علامتها التجارية من

طرف شركة "بارتنر" الإسرائيلية قبل تراجعها واعتذاره جزاء حملة إسرائيلية مضادة، فضلاً عن توقع إقرار الاتحاد الأوروبي إجراءات جديدة تتعلق بوضع علامات تميز المنتجات المصنعة في المستعمرات في الضفة الغربية، بما فيها القدس والجولان المحتل.

وفي الوقت الذي وصف الرئيس الإسرائيلي السابق، شمعون بيرس، المقاطعة بأنها "شكل من أشكال الحرب"، الهادفة إلى "دعم الفلسطينيين ونزع الشرعية عن إسرائيل" (موقع "فلسطين اليوم"، ٢٠١٥/٦/٨)، واعتبرها زعيم المعارضة، يتسحاق هيرتسوغ "نوفاً جديداً من الإرهاب، أكثر هدوءاً، وأكثر إحكاماً لكنه خطير بنفس القدر" (موقع "فلسطين اليوم"، ٢٠١٥/٦/٣)، أصيبت الحكومة الإسرائيلية بحالة من الهلع، دفعت نتنهاو إلى عقد اجتماع موسع بحضور كبار المسؤولين الأمنيين والقضائيين لبحث الطرق والوسائل لمحاربة المقاطعة، ووعده برصد نحو ٢٥ مليون دولار لحملة إسرائيلية مضادة بالتعاون مع الجوالي والمنظمات اليهودية في العالم، بينما أعلن وزير الشؤون الاستراتيجية غلعاد أردان أن هذا المبلغ قد يتضاعف ثلاث مرات. كما أعلنت وزيرة "العدل" المتطرفة أييلت شاكيد أنها أصدرت توجيهاتها إلى القسم الدولي في الوزارة، لإعداد إجراءات قضائية ضد الحركة العالمية لمقاطعة إسرائيل (وكالة "معا" الإخبارية، ٢٠١٥/٦/٧).

ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن وزير المالية السابق يائير لبيد قوله إنه في حال غياب تسوية سياسية ودخول إسرائيل إلى سيناريو المقاطعة المتوقع، فإن ذلك "يبشر بفقدان الاقتصاد الإسرائيلي ٢٠٪ من حجم الصادرات إلى دول الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى توقف الاستثمارات الأوروبية المباشرة. وسوف تخسر الصادرات الإسرائيلية حوالي ٢٠ مليار شيكل سنوياً، فيما سيخسر الإنتاج الإسرائيلي ١١ مليار شيكل سنوياً، وسيفقد ٩٨٠٠ عامل إسرائيلي أماكن عملهم فوراً" (المصدر نفسه).

## تراجع الحملة في "الفيفا"

وسط هذه الصورة الإيجابية، فإن قيام رئيس الاتحاد الفلسطيني لكرة القدم اللواء جبريل الرجوب بسحب مشروع التصويت في مؤتمر الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) الساعي لتجميد عضوية الاتحاد الإسرائيلي لكرة القدم، أثار حالة من الغضب في أوساط الرأي العام الفلسطيني والعديد من القوى السياسية والمنظمات الأهلية. ودانت اللجنة الوطنية للمقاطعة سحب مشروع التصويت في آخر لحظة، وطالبت "بمحاسبة المسؤولين عن هذا التخاذل الجديد، مستذكراً تراجع السلطة عن التصويت في مجلس حقوق الإنسان لصالح تبني تقرير غولدستون حول المجزرة الإسرائيلية في غزة عام ٢٠٠٩".

وأضافت: "لم يرضخ المسؤولون الفلسطينيون لإملاءات إسرائيل وحلفائها من خلال سحب مشروع طرد إسرائيل من الفيفا وحسب، بل وبقبول تنظيم مباراة سلام بين الفريقين الوطنيين، الإسرائيلي والفلسطيني، مما يشكل خرقاً جديداً لا يقبل التأويل لمعايير مقاطعة إسرائيل ومعايير رفض التطبيع معها"، مؤكدة أن ذلك "أدى لتراجع جهود الآلاف من ناشطي المقاطعة الرياضية لإسرائيل حول العالم، وشكل خيبة أمل كبيرة ليس فقط للرياضيين / ات الفلسطينيين / ات، بل

ولكل الشعب الفلسطيني الذي كان يأمل في محاسبة إسرائيل على جرائمها بحق شعبنا في هذا المحفل الدولي الهائل التأثير" (موقع "فلسطين اليوم"، ٣٠ / ٥ / ٢٠١٥).

### المصالحة بانتظار تحقيق اختراق

وبالقدر الذي يثير فيه تنامي حملة المقاطعة والتضامن الدولي، واستمرار صمود ومقاومة الشعب الفلسطيني، الأمل بوجود مقومات لاستعادة زمام المبادرة في الصراع ضد الاحتلال والاستيطان، يبقى العامل الذاتي، الأهم في هذه المعادلة، غائباً عبر استمرار الانقسام واستعصاء قيام حكومة رامي حمدالله بمهامها في معالجة الأوضاع الكارثية في قطاع غزة، ما دام أن أداءها لدورها يظل رهينة لتوافق غير متاح خارجها، أي بين حركتي "فتح" و"حماس". وقد فشلت شتى الجهود التي بذلتها أطراف عديدة، بينها لجنة "الحكماء" بقيادة الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر الذي فشلت مساعيه لترتيب لقاء ترعاها السعودية بين الرئيس عباس ورئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" خالد مشعل، علاوة على فشل عرض روسي لاستضافة لقاء بين القيادات الفلسطينية، إذ وافقت "حماس" على حضور اللقاء، بينما لم تقدم "فتح" رأيها في الموضوع لموسكو التي كانت تريد طلباً رسمياً فلسطينياً يوجهه الرئيس عباس إليها لاستضافة مثل هذا اللقاء، وذلك بحسب معلومات نشرتها صحيفة "السفير" اللبنانية في ٨ / ٦ / ٢٠١٥.

وكانت مصادر لم تكشف هويتها أشارت إلى جهود سعودية، بالتعاون مع قطر، من أجل معالجة ملف العلاقات المتوترة بين حركة "حماس" ومصر، جرى خلالها الاتفاق بين الحركة ومصر على بعض النقاط، بينما ظل الخلاف قائماً بشأن نقاط أخرى، ومن ضمن ذلك زيارة قام بها رئيس المكتب السياسي خالد مشعل للرياض برفقة وفد من حزب الإصلاح اليمني (الإخوان المسلمون) في سياق مسعى سعودي أشمل للتعامل مع جماعة "الإخوان المسلمين" والتنظيمات التابعة لها في سورية واليمن وقطاع غزة، مع معالجة أزمة الصراع المتفاقم بين "حماس" والنظام المصري. وقد أقر مصدر مسؤول في "حماس"، في تصريح صحافي، بأن اجتماعاً عُقد "بين إدارة المخابرات المصرية وقيادة الحركة بالخارج، وذلك لمناقشة سبل تحسين علاقات مصر مع الحركة"، مضيفاً أن "المخابرات المصرية عرضت على الحركة عدة نقاط لإصلاح العلاقة وافقت الحركة على بعضها، وذلك سعياً منها ل فك الحصار القائم على قطاع غزة وكسب مصر كطيف دائم للقضية الفلسطينية" (موقع "فلسطين اليوم"، ٩ / ٦ / ٢٠١٥).

كما أعرب موسى أبو مرزوق، عضو المكتب السياسي لـ "حماس"، عن أمله بأن تستأنف مصر دورها في الملف الفلسطيني، وخصوصاً ملفي المصالحة والمفاوضات غير المباشرة للتوصل إلى "هدنة" مع إسرائيل، وذلك بعد إلغاء محكمة مصرية حكمها السابق على الحركة باعتبارها "تنظيماً إرهابياً". وقال في تصريح له إن "حركة حماس حركة تحرر وطني، ملتزمة بمصالح شعبها، لم تمارس الإرهاب يوماً، ولم تتخطَ بعملها المقاوم حدود وطنها" (موقع "فلسطين اليوم"، ٧ / ٦ / ٢٠١٥).

وعلى الرغم من اعتقاد بعض المحللين أن انفتاح السعودية على "حماس"، واستئناف اتصالات الحركة مع مصر، من شأنهما أن يزيدا من رهان الحركة على التمسك بشروطها فيما يتعلق بحل مشكلة رواتب موظفيها في قطاع غزة، وقضية تسليم المعابر إلى حكومة حمدالله ومحاولة التأثير في أي تعديل حكومي مرتقب، فإن البعض الآخر يرى أن الرياض والقاهرة ربما تكونان في موقع أفضل في هذه الحالة لتوظيف علاقاتهما مع "فتح" و"حماس" من أجل التوصل إلى حلول توافقية تسمح بتحقيق اختراق في ملف المصالحة، وخصوصاً تخفيف وطأة معاناة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. ■

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

## سجلات السلب

أملاك اللاجئين الفلسطينيين والصراع العربي - الإسرائيلي

دراسة في الأرشيفات الرسمية والمراجع الدولية

مايكل ر. فيشباخ

٥٧٨ صفحة ١٨ دولاراً